

Distr.: Limited  
7 November 2017  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الدورة السابعة

فيينا، ٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

## مشروع التقرير

المقررة: أنا بوبوفا (بلغاريا)

إضافة

## ثانياً - تنظيم الدورة

### واو - المناقشة العامة

١ - نظر مؤتمر الدول الأطراف، في جلساته الأولى إلى الرابعة، المعقودة يومي ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في البند ١ (و) من جدول الأعمال، المعنون "المناقشة العامة". وتشارك في رئاسة المناقشة كل من رئيسة المؤتمر والسيد أبو ظفر بصفته نائبها.

٢ - وشدد المتكلمون على الطابع عبر الوطني للفساد وآثاره الكاسحة على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة (بما في ذلك المساواة بين الجنسين) والأمن. وأشار المتكلمون إلى أن الفساد يعوق التنمية المستدامة، ويستنزف الموارد الضرورية من الخدمات العمومية، ويزيد من عدم الاستقرار السياسي، ويقوض المؤسسات الديمقراطية، ويسهم في النزاعات، ويسهل الإضرار بالبيئة، ويعرقل قدرة الدول على تقديم الخدمات العمومية وعلى التصدي لتغير المناخ والفقير. وشدد المتكلمون على الروابط بين الفساد والجريمة المنظمة والإرهاب وسائر الأنشطة الإجرامية الخطيرة.

٣ - ورحب المتكلمون بالدول الأطراف التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها مؤخراً، مشددين على أن الاتفاقية تظل الإطار القانوني العالمي الشامل لمنع الفساد ومكافحته. واعتبروا المؤتمر وهيئته الفرعية محافل مهمة لتبادل التجارب والممارسات الجيدة وتعزيز التزامهم المشترك والتوصل إلى قرارات توافقية للمستقبل. وأشار عدة متكلمين إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة



الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يولد زخماً يستحق الترحيب في مكافحة الفساد، عن طريق ربط جهود مكافحة الفساد بالأهداف الأوسع للجامعة للتنمية المستدامة.

٤- وأشار المتكلمون أيضاً إلى عدد من الوثائق والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى. واعتبروا إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور معلماً هاماً لتعزيز سيادة القانون والعدالة والمساواة، فضلاً عن مكافحة الفساد. وأشار المتكلمون إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد باعتبارهما صكين إقليميين لمنع الفساد ومكافحته. وسلط الضوء أيضاً على قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٧١، المعنون "منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". كما أشير إلى شبكة مكافحة الفساد التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإلى مجموعة الدول المناهضة للفساد، وإلى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

٥- وأبلغ عدد من المتكلمين عن النتائج الإيجابية المتأتية من إجراء الاستعراضات القطرية والمشاركة فيها. وأبلغ بعض المتكلمين عن إنشاء هيئات أو لجان للعمل على تنفيذ الاتفاقية في إطار متابعة عملية الاستعراض، بما في ذلك، في بعض الحالات، مشاركة المجتمع المدني وتعزيز المؤسسات القائمة، مثل أجهزة مكافحة الفساد والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومكتب أمين المظالم. ودعا المتكلمون أيضاً إلى اتخاذ تدابير لضمان توافر مصادر مستقرة وموثوقة لتمويل تشغيل آلية استعراض التنفيذ.

٦- وأبلغ عدة متكلمين عن الإصلاحات الإيجابية التي نفذتها بلدانهم نتيجة للتوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى، ومنها اعتماد أو تعديل التشريعات الجنائية ذات الصلة، والجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وإنشاء محاكم متخصصة في مكافحة الفساد، وتعزيز برامج حماية الشهود والمبلغين، واعتماد تدابير لتيسير الوصول إلى العدالة وزيادة الشفافية في قطاع العدالة الجنائية. وأشارت الدول إلى اعتماد عقوبات مشددة على جرائم الفساد تشمل تشديد أحكام الحبس وإطالة فترات التقادم وفترات إسقاط أهلية مرتكي المخالفات لشغل الوظائف العمومية في المستقبل. وأشار أحد المتكلمين إلى إدراج أحكام محددة لمكافحة الفساد في عملية منح العقود العامة وتنفيذها. وأبلغ متكلم آخر عن تدابير ترمي إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على جمع الإحصاءات ذات الصلة وإعداد التقارير عن فعالية تدابير مكافحة الفساد.

٧- ورحب العديد من المتكلمين ببدء الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، وأبلغوا عن أنشطة وتدابير استباقية لدعم عملية التقييم الذاتي قبل بدء عملية الاستعراض، شملت جهوداً لاستبانة التحديات والثغرات. وأشار بعض المتكلمين إلى تدابير محددة اتخذت قبل الدورة الثانية بغرض منع وكشف غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة شفافية الملكية الانتفاعية، وتعزيز التنظيم الرقابي للمؤسسات المالية، والقضاء على الملاذات الضريبية والعطايا التيسيرية. وشدد المتكلمون على أن الآلية عملية مفيدة وشفافة، وأنها شاملة وحيادية.

٨- ووصف المتكلمون العمل الذي تقوم به الهيئات واللجان والوكالات المتخصصة الوطنية لوضع وإطلاق وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وشدد المتكلمون على أن هذه السياسات والاستراتيجيات تستند في كثير من الحالات إلى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والرؤى الوطنية المعتمدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وذكر المتكلمون إدراج التوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى في هذه الاستراتيجيات، فضلاً عن الأولويات والتحديات التي استبينت من خلال عمليات التشاور الوطنية التي شارك فيها أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

٩- وشدد العديد من المتكلمين على أن حكوماتهم تحتاج إلى مساعدة تقنية لكي تتمكن من تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً. ورحبوا أيضاً بالنهج القطرية المتكاملة والمنسقة التي تديرها البلدان بشأن المساعدة التقنية، بالاستناد إلى تبادل المعلومات وإلى الممارسات الجيدة الدولية. ونوه العديد من المتكلمين مع التقدير بالأدوات التي يستحدثها والمساعدة التي يقدمها كل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، ودعوا المكتب إلى مواصلة دعم هذه الجهود. وسلط المتكلمون الضوء على الحاجة إلى المساعدة التقنية فيما يتعلق بالإصلاح التشريعي، وبناء القدرات، وإجراء التحقيقات المالية، وإنشاء وتعزيز نظم إقرارات الموجودات والمصالح، واسترداد الموجودات، وإدارة الموجودات المحتجزة. وأكد المتكلمون أيضاً على أهمية المساعدة التقنية لدعم تنفيذ الاتفاقية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠- واتفق المتكلمون على أن جميع قطاعات المجتمع يتعين أن تعمل معاً لكي تكون مكافحة الفساد ناجحة. وأثنى عدد من المتكلمين على مشاركة المنظمات غير الحكومية في منع الفساد ومكافحته. وأقر عدة متكلمين بأهمية إشراك مختلف عناصر المجتمعات، وسلطوا الضوء على دور الشباب والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين والجماعات الدينية ووسائل الإعلام في منع الفساد وإذكاء الوعي بشأنه. وفي هذا السياق، أبلغ عدة متكلمين عن إصلاحات تشريعية ترمي إلى تيسير مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

١١- وأشار بعض المتكلمين إلى تعاون حكوماتهم مع القطاع الخاص، بأشكال منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين أشار آخرون على وجه التحديد إلى ضرورة حماية منظمي المشاريع من الابتزاز والاحتيال والفساد. وأكد المتكلمون على الدور الهام للقطاع الخاص في منع الفساد، ووصفوا التدابير التي اتخذتها الدول في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال إعداد وتوزيع أدلة لشركات القطاع الخاص التي تعمل على الصعيد الوطني والدولي من أجل ترويج وتعزيز مسؤولية الشركات. وأبلغ المتكلمون أيضاً عن التدابير الرامية إلى تعزيز المنافسة العادلة وزيادة الشفافية في عمليات الاشتراء العمومي، كما أكدوا على الحاجة إلى مكافحة الفساد في الصناعة الدفاعية والقطاع الصحي وفي الرياضة.

١٢- وأشار عدد من المتكلمين إلى التدابير المتخذة في بلدانهم لمنع الفساد، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية شاملة لمكافحة الفساد، وإنشاء أجهزة لمكافحة الفساد وتعزيزها. كما أُفيد عن وضع مدونات لقواعد السلوك والنزاهة، بما في ذلك على المستويين الوطني والمؤسسي،

وكذلك اعتماد مدونات قواعد سلوك للقيادات. وذكر المتكلمون إنشاء مناصب مسؤولين عن الأخلاقيات والنزاهة في القطاع العام، يمكن أن تشمل مسؤولياتهم تطبيق أدوات الامتثال للأخلاقيات والإشراف على سجل للهدايا. وأشار المتكلمون إلى دور آليات المساءلة في ضمان اتباع هذه المدونات والمعايير، وبخاصة في مؤسسات العدالة الجنائية مثل الشرطة والنيابة العامة والجهاز القضائي. وفي هذا الصدد، أشير إلى الجهود التي يبذلها المكتب لإنشاء الشبكة العالمية لنزاهة القضاء.

١٣- وأشار بعض المتكلمين إلى التدابير المتخذة لتنفيذ نظم الإفصاح عن الموجودات ومنع الفساد وتضارب المصالح في مجال الاشتراء العمومي، وزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة المالبات العمومية. وشدد أيضاً على تدريب الموظفين من خلال المؤسسات والدورات المتخصصة باعتباره نشاطاً رئيسياً لتعزيز جهود المنع. وعلاوة على ذلك، شدد عدة متكلمين على التعليم على جميع المستويات بشأن الفساد والأخلاقيات، باعتباره حاسم الأهمية في غرس قيم النزاهة والأمانة والمساءلة في نفوس الأطفال والشباب، بهدف دعم بناء ثقافة احترام القانون ومنع الفساد. وسلط المتكلمون الضوء على الجهود التي يبذلها المكتب لوضع واستهلال مناهج تعليمية على المستوى الجامعي بشأن مكافحة الفساد.

١٤- وأشار المتكلمون إلى أهمية إنشاء آليات، ولا سيما الخطوط الساخنة وبوابات الإنترنت، للإبلاغ عن حالات الفساد. وأشير إلى التدابير والحملات الرامية إلى زيادة وعي الجمهور بآثار الفساد السلبية على المجتمع، وشدد على أهمية محاسبة المجرمين. وأشار أحد المتكلمين إلى إنشاء منصة لتيسير الحوار بين المؤسسات الحكومية وعامة الناس حول منع الفساد ومكافحته. وذكر متكلم آخر حق ضحايا الفساد في تقديم مطالبات التعويض المدني في إطار الإجراءات الجنائية. وأشار المتكلمون أيضاً إلى آليات الإبلاغ عن الفساد من جانب الموظفين العموميين أو العاملين في قطاعي الخدمات المالية والمصرفية. ووصف عدة متكلمين آليات لضمان حماية المبلغين عن المخالفات ومقدمي التقارير.

١٥- ودعا عدة متكلمين إلى وضع وتنفيذ تقييمات شاملة لمخاطر الفساد لمؤسسات القطاعين العام والخاص. وأكد بعض المتكلمين أيضاً على الحاجة إلى تحديد المنهجيات والأدوات التحليلية اللازمة لقياس الفساد والتقدم المحرز في التصدي له. وأفاد متكلمون آخرون عن النهج القطاعية لاستبانة مخاطر الفساد وإدارتها. ودعا أحد المتكلمين إلى وضع واعتماد مؤشرات دولية موضوعية للشفافية غير قائمة على تصورات الجمهور بل على البيانات والأدلة التحليلية.

١٦- وسلط المتكلمون الضوء على أهمية إشراك المؤسسات الحكومية المحلية في منع الفساد، وذكر بعض المتكلمين إعداد مجموعات أدوات لكي تستخدمها الهيئات الحكومية الوطنية والمحلية تكميلاً لجهود مكافحة الفساد المبذولة على الصعيد الوطني. وأشار بعض المتكلمين إلى ما للتنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة من دور مهم في وضع نهج مشتركة وفعالة لمنع الفساد، بما في ذلك من خلال عقد مجالس عامة لتبادل الآراء والأفكار بين عامة الناس والمؤسسات الحكومية. وأشار أحد المتكلمين إلى إنشاء تحالف للشفافية يضم ممثلين من القطاع العام والمجتمع المدني. ووصف المتكلمون تدابير ترمي إلى تعزيز الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات العمومية، من خلال إصلاح الإدارة العمومية، وإطلاق المبادرات الحكومية المفتوحة، وإقامة الحكومة الإلكترونية، وتيسير الوصول إلى المعلومات العمومية، وإنشاء مجتمعات الخدمات التي يسهل على عامة الناس الوصول إليها.

١٧- واعتُبر إنهاء الإفلات من العقاب أحد أهم أهداف مكافحة الفساد. وأبلغ بعض المتكلمين عن إنشاء سلطات تحقيق متخصصة في مكافحة الفساد، بما في ذلك وحدات التحقيقات المالية، والمكاتب والمفتشيات العامة لمراجعة الحسابات، فضلاً عن المحاكم وهيئات الفصل في المنازعات المختصة بمكافحة الفساد. وأشار أحد المتكلمين إلى إنشاء محاكم خاصة لتسوية المنازعات المتعلقة بالمجموعات الاستثمارية الأجنبية. وأشار المتكلمون إلى الحاجة إلى تعزيز قدرة هيئات التحقيق والأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين، وكذلك النيابة العامة، بغية تحسين التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد، وأشاروا أيضاً إلى أهمية كفالة نزاهة السلطة القضائية واستقلالها. وأشار بعض المتكلمين إلى دور الهيئات المتخصصة المعنية بمكافحة الفساد التي لديها ولاية قضائية لإجراء التحقيقات المتعلقة بالفساد. وذكر أحد المتكلمين قانوناً وطنياً يخضع جرائم الفساد الخطيرة لولاية قضائية عالمية. وشدد متكلم آخر على الحاجة إلى التصدي للفساد الواسع النطاق، الذي يتخلل أعلى سلطات صنع القرار.

١٨- وعرض بعض المتكلمين تجارب الحالات الناجحة لاسترداد الموجودات وتسليم المطلوبين، وكذلك التحديات المصادفة في استبانة الموجودات المسروقة واحتجازها وإعادتها. وأشار إلى المساعدة الإيجابية التي تقدم في حالات معينة عن طريق مبادرة "ستار" ومن جانب الإنتربول. وأشار متكلمون إلى عمليات تسليم المطلوبين الطويلة والمرهقة، ودعوا الدول إلى المساعدة على تسهيل وتبسيط المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، بما في ذلك من خلال استخدام أحكام الفصل الرابع من الاتفاقية كأساس قانوني. ودعا أحد المتكلمين إلى اعتماد اتفاق نموذجي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة لتيسير استرداد الموجودات. ودعا متكلم آخر إلى وضع صك دولي بشأن استرداد الموجودات، وربما المساعدة القانونية المتبادلة. وأفاد متكلمون آخرون بمعلومات عن التدابير المتخذة لتيسير وتعزيز مصادرة عائدات الجريمة والفساد وإعادتها. وشدد المتكلمون على أهمية تحديد واعتراض التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود الدولية، ودعا أحد المتكلمين إلى إنشاء آلية دولية لتيسير تبادل المعلومات والإبلاغ عنها في هذا الصدد.

١٩- وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية تبادل الخبرات والمعلومات والممارسات الجيدة، بما في ذلك من خلال المنظمات والمبادرات والشبكات الإقليمية، وأهمية النهج القائمة على إشراك أصحاب المصلحة المتعددين. وأشار إلى أن الهيئات أو المحافل الإقليمية تضطلع بدور مهم في بناء توافق الآراء وحفز الإرادة السياسية القوية في مكافحة الفساد. وأشار أحد المتكلمين إلى مؤتمر قمة القارة الأمريكية القادم الذي سيعقد في ليمّا في نيسان/أبريل ٢٠١٨ والذي سوف يكون موضوعه المحوري الرئيسي هو القضاء على الفساد. وسلط أحد المتكلمين الضوء على تبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية الجنائية من خلال رابطة وحدات الاستخبارات المالية في منطقة المحيط الهادئ. وأشار المتكلمون أيضاً إلى ما للاتفاقات ومذكرات التفاهم الثنائية والإقليمية من أهمية لتيسير التحقيقات الجنائية عبر الحدود الوطنية وتبادل الممارسات الجيدة. وسلط العديد من المتكلمين الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات أو المعارف على الصعيدين الثنائي والدولي.

٢٠- وشدد ممثل عن منظمة فرسان مالطة المستقلة على أن تنفيذ الاتفاقية هو وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب. وأكدت ممثلة أمانة اتفاقية

التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض على أن الفساد يسهل الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والاتجار غير المشروع بها، وشددت أيضاً على أهمية بذل جهود مشتركة ومنسقة لمنع هذا الفساد ومكافحته. وشدد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شراكة البرنامج مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية، ووصف مبادرات وطنية وإقليمية لمكافحة الفساد. ووصف ممثل عن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد العمل الذي تقوم به الأكاديمية وأنشطتها وبرامجها الجارية. وأكدت ممثلة المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية على أن الفساد يقوض العمليات والمؤسسات السياسية الديمقراطية، وشددت على الحاجة إلى زيادة الشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية. وناقش ممثل عن المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد مسألة كيف يمكن أن تدعم الشراكات بين البرلمانيين وأصحاب المصلحة الآخرين مكافحة الفساد. ووصفت ممثلة منظمة الشفافية الدولية الدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني في منع الفساد ومكافحته. وشددت رئيسة ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أهمية مشاركة المجتمع المدني في اجتماعات ومبادرات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي. ووصف ممثل منظمة الجمارك العالمية أنشطة المنظمة وصكوكها وأدائها الرامية إلى تعزيز النزاهة والمساءلة في قطاع الجمارك. ووصف ممثل عن الرابطة الليبية للشفافية الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ولمكافحة الفساد.